

مرسوم رقم (١٥) لسنة ٢٠١٦

بالتصديق على اتفاقية بشأن تنظيم استخدام العمال الكمبوديين في دولة قطر
بين حكومة دولة قطر وحكومة مملكة كمبوديا

أمير دولة قطر ،

نحن تميم بن حمد آل ثاني

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الحادي عشر من شهر شعبان عام ١٤٣٢ هجرية ،

الموافق للثاني عشر من شهر يوليو عام ٢٠١١ ميلادية ،

وعلى اقتراح وزير الخارجية ،

وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على اتفاقية بشأن تنظيم استخدام العمال الكمبوديين في دولة قطر

بين حكومة دولة قطر وحكومة مملكة كمبوديا ، الموقعة بمدينة الدوحة بتاريخ

٢٠١١/٥/٩ ، المرفق نصها بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة القانون ، وفقاً للمادة (٦٨)

من الدستور .

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم . ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

تقييم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ: ١٤ / ٥ / ١٤٣٧ هـ
الموافق: ٢٣ / ٢ / ٢٠١٦ م

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



اتفاقية

بشأن تنظيم استخدام العمال الكمبوديين في دولة قطر

بين

حكومة دولة قطر وحكومة مملكة كمبوديا

إن حكومة دولة قطر ،
وحكومة مملكة كمبوديا ،
والمشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفان" ،
توثيقاً لأواصر الصداقة والتعاون بينهما ،
وعملاً على تنظيم استخدام اليد العاملة الكمبودية في دولة قطر ،
قد اتفقتا على ما يلي :

مادة (١)

تقوم وزارة العمل بدولة قطر ووزارة العمل والتدريب المهني بمملكة كمبوديا بوضع القواعد والأنظمة اللازمة لتطبيق أحكام هذه الاتفاقية .

مادة (٢)

يكون استخدام العمالة الكمبودية ودخولها وتوظيفها في دولة قطر طبقاً للقوانين والأنظمة والإجراءات المعمول بها في البلدين .

مادة (٣)

١- توافي وزارة العمل في دولة قطر ووزارة العمل والتدريب المهني بمملكة كمبوديا بطلبات الاستخدام المقدمة إليها من أصحاب الأعمال في دولة قطر لاستخدام عمال

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كمبوديين ، وتعمل وزارة العمل والتدريب المهني بمملكة كمبوديا على الاستجابة لهذه الطلبات في حدود الإمكانيات المتوفرة لديها .

٢- إذا رغب صاحب العمل بدولة قطر في استخدام أيدٍ عاملة كمبودية ذات مواصفات خاصة ، فعليه أن يحدد ذلك في طلبه المقدم إلى وزارة العمل بدولة قطر .

٣- يجوز لصاحب العمل القطري سواء بنفسه أو بتفويض ممثل عنه من العاملين لديه أو عن طريق مكتب استقدام مرخص له من وزارة العمل متابعة إجراءات اختيار العمال وسفرهم من مملكة كمبوديا إلى دولة قطر .

مادة (٤)

يجب أن تشمل عروض الاستخدام على نوع المؤهلات والخبرات والتخصصات المطلوبة وعلى مدة الاستخدام المحتملة ، كما يجب أن تشمل على بيان تفصيلي بشروط العمل وخاصة الأجر ومكافأة نهاية الخدمة وفترة الاختبار وظروف العمل والتسهيلات الخاصة بالانتقال والسكن وجميع البيانات التي تعتبر أساسية لتحديد العمال لمواقفهم من إبرام عقد العمل.

مادة (٥)

تعمل وزارة العمل والتدريب المهني بمملكة كمبوديا على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل إجراءات الفحص الطبي والحصول على جوازات السفر أو إذن بالسفر للعمال الكمبوديين الراغبين في العمل بدولة قطر ، وكذلك تزويد هؤلاء العمال بمعلومات عن ظروف العمل وتكاليف ومستوى المعيشة في دولة قطر .

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مادة (٦)

يجوز لحكومة دولة قطر اتخاذ إجراءات إعادة أي عدد من العمال الكمبوديين، عند انتهاء المدة المحددة لاستخدامهم بموجب عقود الاستخدام الخاصة بهم ، كما يجوز لها اتخاذ إجراءات الإعادة ذاتها قبل انتهاء المدة المحددة في عقود الاستخدام في حالة انتهاء حاجة العمل لهم ، على أن تُدفع لهم في هذه الحالة الأخيرة الأجر المقررة لهم، وأية حقوق أخرى مستحقة لهم بموجب عقود العمل المبرمة معهم أو بموجب قانون العمل في دولة قطر.

مادة (٧)

يجوز لحكومة دولة قطر اتخاذ إجراءات إعادة أي عدد من العمال الكمبوديين إذا كان يتساوهم في دولة قطر يتعارض مع المصلحة العامة أو الأمن الوطني للدولة ، وذلك دون الإخلال بالحقوق المستحقة بموجب عقود العمل المبرمة معهم أو بموجب قانون العمل في دولة قطر.

مادة (٨)

أ- يتحمل صاحب العمل جميع نفقات سفر العمال من مملكة كمبوديا إلى مكان العمل في دولة قطر عند التحاقهم بالعمل لأول مرة ونفقات عودتهم منه عند انتهاء عملهم ، كما يتحمل صاحب العمل كذلك تذاكر سفر العامل ذهاباً وإياباً في فترة الإجازة المنصوص عليها في عقد العمل ، ولا تشمل هذه النفقات تكاليف استخراج جواز السفر أو دفع أية تأمينات إن وجدت .

ب- يعفى صاحب العمل من نفقات عودة العامل في الحالتين التاليتين :

١- في حالة استقالته قبل انتهاء مدة العقد .

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



٢- في حالة ارتكابه خطأ يستوجب فصله من العمل بدون إنذار وبدون مكافأة نهاية الخدمة طبقاً لقانون العمل القطري .

مادة (٩)

- ١- تحدد ظروف وشروط استخدام العمال الكمبوديين في دولة قطر بعقد عمل فردي يحرر بين العامل وبين صاحب العمل طبقاً لنموذج العقد المذق بهذه الاتفاقية، ويجب أن يتضمن هذا العقد شروط العمل الأساسية من واجبات وحقوق بما لا يتعارض مع أحكام هذه الاتفاقية وقانون العمل في دولة قطر .
- ٢- يحرر العقد باللغتين العربية والإنجليزية من ثلاث نسخ أصلية ، يحتفظ صاحب العمل بإحداها ، وتسلم الثانية للعامل ، وتودع الثالثة بوزارة العمل بدولة قطر .

مادة (١٠)

ينظم عقد العمل الفردي تفاصيل التزامات صاحب العمل بالنسبة لتدبير سكن العامل ونوع هذا السكن أو دفع بدل سكن للعامل ، وعلاجه الطبي .

مادة (١١)

يكون النص العربي لعقد العمل هو النص المعتمد لدى وزارة العمل والجهات المختصة في دولة قطر . ولا يجوز لصاحب العمل إجراء أي تغيير في بنود عقد العمل إلا إذا كان أكثر فائدة للعامل وبعد موافقة وزارة العمل بدولة قطر .

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مادة (١٢)

يصدق على عقود العمل من وزارة العمل وسفارة مملكة كمبوديا في الدوحة في حالة التعاقد في دولة قطر ، وبالنسبة للعقود التي تبرم في كمبوديا فيصدق عليها من وزارة العمل والتدريب المهني بمملكة كمبوديا وسفارة أو قنصلية دولة قطر في مملكة كمبوديا.

مادة (١٣)

١- تتولى الجهة المختصة بوزارة العمل بدولة قطر مراقبة تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية .
٢- في حالة حدوث نزاع بين صاحب العمل والعمال ناتج عن عقد العمل ، تقدم الشكوى إلى الجهة المختصة بوزارة العمل لتسويته ودياً ، وإذا تعذر الوصول إلى حل ودي يحال النزاع إلى الجهات القضائية المختصة بدولة قطر .

مادة (١٤)

ينتهي عقد العمل بانتهاء مدته دون حاجة إلى إخطار سابق ، وإذا رغب صاحب العمل في استمرار التعاقد وجب عليه إخطار العامل كتابياً برغبته في التجديد قبل موعد انتهاء العقد بثلاثين (٣٠) يوماً على الأقل .

مادة (١٥)

يحق للعامل أن يحول ما يدخره من أجر، وذلك وفقاً لتنظيم المالية المتبعة في دولة قطر .

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مادة (١٦)

يشكل الطرفان لجنة مشتركة من خمسة أعضاء على الأكثر من كل طرف تكون مهمتها على النحو التالي:

- ١- التنسيق بين الحكومتين في تنفيذ هذه الاتفاقية واتخاذ التدابير الضرورية في هذا الشأن .
 - ٢- تفسير أحكام هذه الاتفاقية عند حدوث أي خلاف بشأنها وتسوية ما قد ينشأ من صعوبات عند التطبيق .
 - ٣- مراجعة فرص العمل المتاحة في دولة قطر بما في ذلك المعلومات العامة المتعلقة بخطط التنمية في دولة قطر، وفرص العمل المحتملة بموجبها وأصناف أو مهارات العمل المطلوبة، وتوفير الرغبة لدى مواطني كمبوديا للاستفادة منها.
 - ٤- اقتراح مراجعة أو تعديل كل أو بعض أحكام هذه الاتفاقية عند الضرورة .
- وتجتمع اللجنة مرة واحدة في السنة بالتناوب في كل من الدولتين وكلما دعت الضرورة .

مادة (١٧)

يجوز تعديل أحكام هذه الاتفاقية أو أي من نصوصها باتفاق الطرفين كتابةً ، ويدخل هذا التعديل حيز النفاذ ، بعد اتخاذ ذات الإجراءات القانونية المتطلبية لإبرام هذه الاتفاقية في كلا البلدين.

مادة (١٨)

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها وفقاً للإجراءات القانونية المعمول بها في كلا البلدين ، و تظل سارية المفعول لمدة (٣) ثلاث سنوات ، وتتجدد تلقائياً لمدة أو لمدد أخرى مماثلة ، ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كتابة برغبته في إنجائها وذلك قبل (٦) سنة أشهر على الأقل من تاريخ إنجائها أو انتهاء مدتها الأصلية عبر القنوات الدبلوماسية .
وإشهاداً على ما تقدم ، قام المفاوضان أدناه ، والمخولان من قبل حكومتيهما بالتوقيع على هذه الاتفاقية .

حررت هذه الاتفاقية ووقعت في مدينة الدوحة بتاريخ ١٤٣٢/٦/٦ هجرية الموافق ٢٠١١/٥/٩ ميلادية، من نسختين أصليتين باللغات العربية والخمير والانجليزية ولكل منها ذات الحجية، وفي حالة الاختلاف في التفسير يرجح النص المحرر باللغة الإنجليزية.

عن
حكومة ملكة كمبوديا

عن
حكومة دولة قطر

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



عقد عمل نموذجي

انه في يوم الموافق..... تم التعاقد بين كل من:

١. السيد/..... بصفته..... وعنوانه.....

طرف اول

٢. السيد/..... حامل جواز سفر رقم..... وبطاقة

شخصية / عائلية رقم..... والمقيم..... بالعنوان التالي

طرف ثان

اتفقا على ما يلي :

١. أن يعمل الطرف الثاني لدى الطرف الأول بمهنة..... في

دولة قطر بأجر شهري قدرة.....

٢. مدة العقد :

أ. مدة هذا العقد سنة واحدة / سنين تبدأ من تاريخ مباشرة الطرف الثاني لعمله في دولة

قطر ، ويخضع العامل لفترة اختبار لا تتجاوز ستة أشهر يجوز للطرف الأول خلالها ، إنهاء

العقد إذا تبين له عدم صلاحية الطرف الثاني لأداء العمل ، بإخطاره قبل اسبوع واحد من

تاريخ انتهاء فترة الأشهر الستة، ويتحمل الطرف الأول نفقات إعادته إلى بلده وإذا أكمل

العامل فترة الاختبار بنجاح اعتبر العقد سارياً للمدة المتبقية منه . وينتهي العقد بانتهاء

مدته ، وإذا رغب الطرف الأول في استمرار العقد، عليه إخطار الطرف الثاني كتابة

بتحديد العقد قبل ثلاثين يوماً من انتهاء العقد .

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ب. لا يجوز إنهاء العقد قبل انتهاء مدته إلا بموافقة الطرفين ، كما يجب على الطرف الثاني قبل ترك العمل الوفاء بجميع ديونه المستحقة للطرف الأول .

٣. نفقات السفر :

أ. يتحمل الطرف الأول نفقات سفر الطرف الثاني من إلى مكان العمل بدولة قطر وكذا نفقات عودته إليها ، كما يتحمل الطرف الأول كذلك نفقات سفر الطرف الثاني ذهاباً وإياباً أثناء فترة الإجازة المنصوص عليها في عقد العمل ، ولا تشمل هذه النفقات تكاليف استخراج جواز السفر أو دفع أية تأمينات .

ب. للطرف الأول الحق في عدم دفع نفقات العودة في أي من الحالتين التاليتين :

١. في حالة استقالة العامل قبل انتهاء مدة العقد .

٢. في حالة ارتكاب العامل خطأ يترتب عليه فصله من العمل دون إنذار ودون منحه مكافأة نهاية الخدمة طبقاً لقانون العمل القطري .

٤. الأجر والمكافأة :

أ. لعمال اليومية والشهرية : الأجر الأساسي قيمته شهرياً / يومياً مقابل ساعات العمل الأساسية (٤٨) ساعة أسبوعياً ويحصل الطرف الثاني على راحة أسبوعية مدفوعة الأجر في يوم واحد من كل أسبوع ، كما يحصل على مقابل نقدي لساعات العمل الإضافية وفقاً لأحكام قانون العمل القطري .

ب. لعمال الإنتاج أو الطريجة أو القطعة : الأجر الأساسي قيمته مقابل إنجاز معدل أداء يومي حسب الحرفة أو المهنة كما يني : ويدفع أجر إضافي عن حجم العمل الذي ينجزه الطرف الثاني زيادة عن معدل الأداء اليومي السابق كما

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



يلي:.....وفي حالة عدم وجود عمل بالإنتاج يكون أجر الطرف الثاني هو
.....

ج. يتعهد الطرف الأول بإثبات ساعات العمل اليومية الإضافية وفقاً للفقرة (أ) من هذا
البند أو كمية العمل المنجز يومياً وفقاً للفقرة (ب) من هذا البند في بطاقة خاصة تسلم في
نهاية اليوم للطرف الأول للتسجيل .

د. مكافأة نهاية الخدمة.....

٥. السكن والمعيشة اليومية :

أ. يتعهد الطرف الأول بتدبير سكن مناسب بفئة أعزب مجاناً للطرف الثاني وأن يزوده
بالكهرباء والماء بالأسرة ودورات المياه المناسبة وفقاً للشروط الصحية .
ب. يتعهد الطرف الأول بمد الطرف الثاني بمياه باردة وصالحة للشرب .

٦. الرعاية الطبية والاجتماعية :

أ. يوفر الطرف الأول للطرف الثاني العلاج الطبي اللازم طبقاً للأنظمة والنوائح المعمول بها
في دولة قطر
ب. يتعهد الطرف الأول بحصول الطرف الثاني على التعويض المستحق له عن إصابات
العمل والعجز والوفاة التي تنشأ أثناء تأدية العمل أو بسببه ، طبقاً للقوانين القطرية في هذا
الشأن.

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



٧. الإجازات :

أ. للطرف الثاني الحق في إجازة سنوية عادية لا تقل مدتها عن ثلاثة أسابيع وفقاً لأحكام المادة (٧٢) من قانون العمل القطري .

ب. يستحق الطرف الثاني إجازة مدفوعة الأجر في الإجازات الرسمية الآتية :

- عيد الفطر
- عيد الأضحى
- اليوم الوطني
- ثلاثة أيام عمل .
- ثلاثة أيام عمل .
- يوم عمل واحد .

كما يستحق الطرف الثاني أيضاً إجازة لثلاثة أيام عمل بأجر ، يحدد مواعيدها صاحب العمل .

ج. يستحق الطرف الثاني إجازة مرضية مدفوعة الأجر بعد مضي ثلاثة أشهر متصلة في عمله لدى الطرف الأول ، وذلك وفقاً لأحكام قانون العمل القطري .

٨. أحكام عامة :

أ. يتعهد الطرف الثاني بأداء عمله طبقاً لمتوسطات ومعدلات الأداء اليومية في نفس مهنته، وفي حالة عدم أدائه لمعدلات الأداء اليومية تطبق عليه لائحة الجزاءات.

ب. لا يجوز للطرف الثاني خلال مدة التعاقد الاشتغال لدى الغير ، كما لا يحق للطرف الأول تشغيل الطرف الثاني لدى صاحب عمل آخر إلا في الأحوال التي يجيزها القانون القطري .

ج. يتعهد الطرف الثاني بعدم التدخل في الشؤون السياسية أو الدينية وعليه مراعاة التقاليد والعادات المحلية واحترامها .

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



د. يعتبر قانون العمل القطري والقرارات المنفذة له الأساس القانوني لنصوص هذا العقد ويتم الرجوع إليه في أي نزاع ينشأ بين الطرفين ما لم تكن شروط هذا العقد تتضمن مزايا أفضل للطرف الثاني .

هـ. يصبح هذا العقد نافذ المفعول بعد تصديق السلطات المختصة عليه في الدولتين .
٩٠. حرر هذا العقد باللغتين العربية والإنجليزية من ثلاثة نسخ أصلية يحتفظ صاحب العمل بإحداها ، ويحتفظ العامل بالثانية، وتودع الثالثة بوزارة العمل بدولة قطر .

الطرف الثاني - العامل

الطرف الأول - صاحب العمل

دقق وصادق عليه

سفارة أو قنصلية مملكة كمبوديا في دولة قطر بتاريخ.....

و

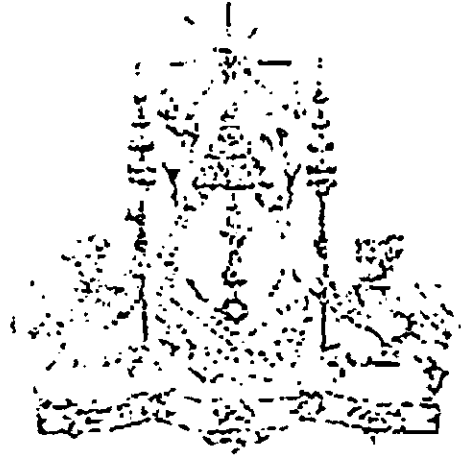
وزارة العمل بدولة قطر بتاريخ.....

أو

سفارة أو قنصلية دولة قطر في مملكة كمبوديا بتاريخ.....

و

وزارة العمل والتدريب المهني في مملكة كمبوديا بتاريخ.....



ព្រះរាជាណាចក្រកម្ពុជា

ជាតិ សាសនា ព្រះមហាក្សត្រ



កិច្ចព្រមព្រៀង

**រវាងរាជរដ្ឋាភិបាលកម្ពុជា និងរដ្ឋាភិបាលនៃរដ្ឋកាតា
ស្តីពីការគ្រប់គ្រងការប្រើប្រាស់ហត្ថពលកម្មនៅរដ្ឋកាតា**

រាជរដ្ឋាភិបាលនៃព្រះរាជាណាចក្រកម្ពុជា និងរដ្ឋាភិបាលនៃរដ្ឋកាតា
ក្នុងគោលបំណងពង្រឹងចំណងមិត្តភាពរវាងប្រទេសទាំងពីរ
នៅក្នុងការស្វែងរកការគ្រប់គ្រងការប្រើប្រាស់ហត្ថពលកម្មកម្ពុជានៅរដ្ឋកាតា
បានព្រមព្រៀងដូចតទៅ៖

មាត្រា (១)

ក្រសួងការងារនៃរដ្ឋកាតា និងក្រសួងការងារ និងបណ្តុះបណ្តាលវិជ្ជាជីវៈនៃព្រះរាជាណាចក្រកម្ពុជា ត្រូវ
រៀបចំឱ្យមានវិធាន និងបទបញ្ជាជាចាំបាច់ សម្រាប់អនុវត្តបទប្បញ្ញត្តិនានានៃកិច្ចព្រមព្រៀងនេះ ។

មាត្រា (២)

ការជ្រើសរើសហត្ថពលកម្មពីព្រះរាជាណាចក្រកម្ពុជា និងការចូលទៅ និងការប្រើប្រាស់ហត្ថពលកម្ម
នៅក្នុងរដ្ឋកាតា ត្រូវគ្រប់គ្រងដោយច្បាប់ និងនីតិវិធីដែលកំពុងអនុវត្តនៅក្នុងប្រទេសទាំងពីរ ។

មាត្រា (៣)

១-ក្រសួងការងារនៃរដ្ឋកាតា ត្រូវជំរាបមកក្រសួងការងារនិងបណ្តុះបណ្តាលវិជ្ជាជីវៈនៃព្រះរាជាណា
ចក្រកម្ពុជា អំពីសំណើជ្រើសរើសរបស់និយោជកនានានៅក្នុងរដ្ឋកាតា ដែលស្នើសុំប្រើប្រាស់ហត្ថពលកម្មកម្ពុជា ។

ក្រសួងការងារ និងបណ្តុះបណ្តាលវិជ្ជាជីវៈនៃព្រះរាជាណាចក្រកម្ពុជា ត្រូវចាត់ចែងសម្រេចតាមការស្នើសុំនេះ ប្រសិនបើមានមធ្យោបាយ និងធនធានដែលខ្លួនមាន ។

២-បើនិយោជកនៅរដ្ឋាកាតាមានបំណងជ្រើសរើស និងប្រើប្រាស់ហត្ថលេខា ដែលមានគុណវុឌ្ឍិ ជាពិសេស និយោជកនោះត្រូវបញ្ជាក់ឱ្យបានច្បាស់លាស់អំពីគុណវុឌ្ឍិ នៅក្នុងសំណើរបស់ខ្លួន ដែលបញ្ជូនទៅ ក្រសួងការងារនៃរដ្ឋាកាតា ។

៣-និយោជកកាតា ត្រូវបានអនុញ្ញាតឱ្យតាមទើល និងបំពេញឱ្យបានគ្រប់គ្រាន់នូវនីតិវិធីទាំងអស់ ដែលបាន កំណត់សម្រាប់ការជ្រើសរើសកម្មករ និងការធ្វើដំណើររបស់កម្មករពីប្រទេសកម្ពុជាទៅប្រទេសកាតា ។ ការបំពេញ នេះនិយោជកអាចធ្វើដោយខ្លួនឯង ឬដោយអ្នកតំណាង ដែលបានអនុញ្ញាតក្នុងចំណោមបុគ្គលិករបស់ខ្លួន ឬដោយ ការិយាល័យជ្រើសរើស ដែលទទួលបានការអនុញ្ញាតពីក្រសួងការងារ ។

មាត្រា (៤)

ពាក្យស្នើសុំជ្រើសរើសត្រូវបញ្ជាក់ឱ្យបានច្បាស់លាស់អំពីគុណវុឌ្ឍិ បទពិសោធន៍ និងឯកទេស ដែលត្រូវ ការ រយៈពេលកិច្ចសន្យា លក្ខខណ្ឌការងារលម្អិត ជាពិសេសប្រាក់ឈ្នួល ប្រាក់វិភាជសម្រាប់ការបញ្ចប់ការងារ រយៈ ពេលសាកល្បងការងារ និងបរិក្ខានានាផ្សេងទៀតទាក់ទងទៅដល់ការដឹកជញ្ជូន និងការស្នាក់នៅ ក៏ដូចជាព័ត៌មាន ជាមូលដ្ឋាននានា ដែលអាចធ្វើឱ្យកម្មករធ្វើសេចក្តីសម្រេចចិត្តក្នុងការចុះហត្ថលេខាលើកិច្ចសន្យាការងារ ។

មាត្រា (៥)

ក្រសួងការងារ និងបណ្តុះបណ្តាលវិជ្ជាជីវៈនៃព្រះរាជាណាចក្រកម្ពុជា ត្រូវចាត់វិធានការណ៍ សម្រួលដល់ នីតិវិធីនៃការពិនិត្យសុខភាព ការទទួលបានលិខិតឆ្លងដែន និងការអនុញ្ញាតឱ្យកម្មករ ដែលមានបំណងទៅធ្វើការ នៅរដ្ឋាកាតា អាចធ្វើដំណើរបាន និងត្រូវផ្តល់ដល់កម្មករនូវព័ត៌មានស្តីពីលក្ខខណ្ឌការងារ ការចំណាយផ្សេងៗ និង បម្រុងនៃការរស់នៅនៅក្នុងរដ្ឋាកាតា ។

មាត្រា (៦)

រដ្ឋាភិបាលនៃរដ្ឋាកាតា អាចនឹងចាត់ចែងតាមនីតិវិធី ធ្វើមាតុភូមិនិវត្តកម្មករកម្ពុជាមួយចំនួន ដែលផុត សុពលភាពនៃកិច្ចសន្យាការងារ ។ រដ្ឋាភិបាលនេះអាចនឹងចាត់ចែងតាមនីតិវិធីដូចគ្នានេះផងដែរ នៅមុនពេលផុត សុពលភាពនៃកិច្ចសន្យាការងារ នៅក្នុងករណីដែលតម្រូវការនៃការប្រើប្រាស់កម្មករត្រូវបានបញ្ចប់ ។ ក្នុងករណី ដូចក្រោយនេះ ប្រាក់ធន្នូលរបស់កម្មករ និងសិទ្ធិផ្សេងៗដែលបានកំណត់ក្នុងកិច្ចសន្យាការងារនឹងត្រូវផ្តល់ជូនពួកគេ ឬត្រូវផ្តល់ជូនពួកគេឱ្យបានឆ្លើមត្រូវតាមច្បាប់របស់រដ្ឋាកាតា ។

មាត្រា (៧)

រដ្ឋាភិបាលនៃរដ្ឋភាពអាចនឹងចាត់ចែងតាមនីតិវិធី ដើម្បីធ្វើមាតុភូមិនិវត្តកម្មករកម្ពុជាមួយចំនួន នៅពេលដែលវត្តមានរបស់ពួកគេប្រទេសជាមួយទៅនឹងនិយមប្រយោជន៍សាធារណៈ និងសន្តិសុខជាតិរដ្ឋភាព។ ករណីនេះមិនត្រូវធ្វើឱ្យបាត់បង់ផលប្រយោជន៍ទាំងឡាយ ដែលត្រូវបានកំណត់ផ្តល់ឱ្យកម្មករ ដោយកិច្ចសន្យាការងារ និងដោយច្បាប់ការងារនៃរដ្ឋភាពឡើយ ។

មាត្រា (៨)

ក-និយោជកត្រូវរាប់រងសោហ៊ុយទាំងអស់សម្រាប់កម្មករធ្វើដំណើរពីព្រះរាជាណាចក្រកម្ពុជា ទៅដល់កន្លែងធ្វើការងារនៅរដ្ឋភាព នៅពេលកម្មករចូលទៅធ្វើការជាលើកដំបូង ហើយត្រូវរាប់រងរាល់ចំណាយសម្រាប់កម្មករធ្វើដំណើរពីរដ្ឋភាព មកព្រះរាជាណាចក្រកម្ពុជាវិញ នៅពេលដែលកម្មករបានបញ្ចប់កិច្ចសន្យាការងារ ។ និយោជកក៏ត្រូវរាប់រងចំណាយផងដែរ សម្រាប់ការធ្វើដំណើរទៅ និងមក ក្នុងពេលឈប់សម្រាកនៅព្រះរាជាណាចក្រកម្ពុជា ដែលកំណត់ដោយកិច្ចសន្យាការងារ ។ ចំណាយទាំងអស់នេះ មិនត្រូវរាប់បញ្ចូលតម្លៃធ្វើលិខិតឆ្លងដែន និងប្រាក់កំណាត់មួយនោះឡើយ ។

ខ-និយោជកមិនផ្តល់ប្រាក់ឱ្យកម្មករ សម្រាប់ការចំណាយត្រឡប់មកមាតុភូមិវិញទេ ក្នុងករណីទាំងពីរខាងក្រោម:

- ១-បើកម្មករឈប់ពីការងារមុនពេលចប់កិច្ចសន្យា ។
- ២-បើកម្មករមានកំហុសធ្ងន់ ដែលតម្រូវឱ្យបញ្ឈប់ពីការងារ ដោយមិនចាំបាច់មានការជូនដំណឹង និងមិនចាំបាច់មានការផ្តល់ប្រាក់វិភាជន៍បញ្ចប់ការងារ ស្របទៅតាមច្បាប់ស្តីពីការងារនៃរដ្ឋភាព ។

មាត្រា (៩)

១-លក្ខខណ្ឌការងារសម្រាប់កម្មករកម្ពុជានៅរដ្ឋភាព ត្រូវកំណត់ដោយកិច្ចសន្យាការងារជាបុគ្គល រវាងកម្មករនិងនិយោជក ស្របតាមកិច្ចសន្យាគំរូ ដែលភ្ជាប់ជាមួយកិច្ចព្រមព្រៀងនេះ ។ កិច្ចសន្យាការងារ ត្រូវកំណត់អំពីលក្ខខណ្ឌការងារជាមូលដ្ឋាន ដែលស្តីពីការកិច្ច និង សិទ្ធិ ស្របទៅតាមបទប្បញ្ញត្តិនានានៃកិច្ចព្រមព្រៀងនេះ និងច្បាប់ស្តីពីការងារនៃរដ្ឋភាព។

២-កិច្ចសន្យាការងារ ត្រូវធ្វើឡើងជាភាសាអារ៉ាប់ និងភាសាអង់គ្លេស ជាបីច្បាប់ ដែលត្រូវរក្សាទុកដោយនិយោជកមួយច្បាប់ កម្មករមួយច្បាប់ និងរក្សាទុកនៅក្រសួងការងារនៃរដ្ឋភាពមួយច្បាប់ ។

មាត្រា (១០)

កិច្ចសន្យាការងារជាបុគ្គល ត្រូវតែកំណត់អំពីកាតព្វកិច្ចរបស់និយោជក ដែលទាក់ទងទៅនឹងការស្នាក់នៅ របស់កម្មករ និងប្រភេទនៃការស្នាក់នៅ ឬការបើកប្រាក់វិភាជន៍សម្រាប់ការស្នាក់នៅ និងសម្រាប់ការព្យាបាល របស់កម្មករ ។

មាត្រា (១១)

អត្ថបទជាភាសាអារ៉ាប់នៃកិច្ចសន្យាការងារ គឺជាភាសាមួយ ដែលត្រូវបានទទួលស្គាល់ដោយក្រសួង ការងារ និងតុលាការនៃរដ្ឋកាតា ។ និយោជកមិនអាចស្នើសុំធ្វើការផ្លាស់ប្តូរឬប្តូរកិច្ចសន្យាការងារ បានឡើយ លើកលែងតែការផ្លាស់ប្តូរនោះផ្តល់ដល់ប្រយោជន៍ដល់កម្មករ ហើយត្រូវមានការពិនិត្យយល់ព្រមដោយ ក្រសួងការងារនៃរដ្ឋកាតា ។

មាត្រា (១២)

កិច្ចសន្យាការងារដែលបានធ្វើឡើងនៅរដ្ឋកាតា ត្រូវតែអនុម័តដោយក្រសួងការងារនៃរដ្ឋកាតា និងស្ថាន ឯកអគ្គរាជទូតនៃព្រះរាជាណាចក្រកម្ពុជានៅក្រុងដូហា ។ កិច្ចសន្យាការងារដែលធ្វើឡើងនៅព្រះរាជាណាចក្រ កម្ពុជា ត្រូវអនុម័តដោយក្រសួងការងារ និងបណ្តុះបណ្តាលវិជ្ជាជីវៈនៃព្រះរាជាណាចក្រកម្ពុជា និងស្ថានទូត ឬស្ថាន កុងស៊ុលនៃរដ្ឋកាតានៅព្រះរាជាណាចក្រកម្ពុជា ។

មាត្រា (១៣)

១- អាជ្ញាធរមានសមត្ថកិច្ចនៃក្រសួងការងារនៃរដ្ឋកាតា ត្រូវតាមឃ្លាំមើលការអនុវត្តបទប្បញ្ញត្តិនៃកិច្ច ព្រមព្រៀងនេះ ។

២- ក្នុងករណីដែលកើតមានវិវាទរវាងនិយោជក និងកម្មករ ក្នុងការអនុវត្តកិច្ចសន្យាការងារ ពាក្យបណ្តឹង ត្រូវធ្វើទៅក្រសួងការងារនៃរដ្ឋកាតា ដើម្បីដោះស្រាយដោយមិត្តភាព ។ បើមិនអាចដោះស្រាយដោយមិត្តភាពបាន ទេ វិវាទនោះត្រូវតែបញ្ជូនទៅអាជ្ញាធរយុត្តិធម៌មានសមត្ថកិច្ចនៅក្នុងរដ្ឋកាតា ។

មាត្រា (១៤)

កិច្ចសន្យាការងារត្រូវតែបញ្ចប់តាមកាលបរិច្ឆេទ ដែលបានកំណត់រួចហើយ ដោយមិនចាំបាច់ជូនដំណឹងជា មុនឡើយ ។ បើនិយោជកមានបំណងបន្តកិច្ចសន្យា និយោជកត្រូវជូនដំណឹងជាលាយលក្ខណ៍អក្សរដល់កម្មករអំពី ~~បំណងបន្តកិច្ចសន្យាការងារ ពេលរវាងសិចសាមសិប (៣០) ថ្ងៃ មុនថ្ងៃបញ្ចប់កិច្ចសន្យា ។~~

មាត្រា (១៥)

កម្មករត្រូវបានអនុញ្ញាតឱ្យផ្ទេរមកប្រទេសកម្ពុជា នូវប្រាក់សន្សំដែលបានមកពីប្រាក់ឈ្នួល ស្របទៅតាម បទបញ្ជាខាងហិរញ្ញវត្ថុនៃរដ្ឋភាព ។

មាត្រា (១៦)

ភាគីទាំងពីរត្រូវបង្កើតគណៈកម្មការរួមមួយ ដែលរួមមានសមាជិកមកពីភាគីម្ខាងៗ ចំនួនមិនលើសពីប្រាំ (៥) នាក់ ។ គណៈកម្មការរួមនេះមានភារកិច្ចដូចតទៅ៖

- ១-សម្របសម្រួលរវាងរដ្ឋាភិបាលទាំងពីរ ដើម្បីអនុវត្តកិច្ចព្រមព្រៀងនេះ និងហាតិវិធានការណ៍ជាចាំបាច់ នៅក្នុងការងារនេះ ។
- ២-បកស្រាយបទប្បញ្ញត្តិនៃកិច្ចព្រមព្រៀងនេះ ក្នុងករណីដែលកើតមានវិវាទ ដែលជាប់ទាក់ទង និងដោះស្រាយរាល់ការលំបាកទាំងឡាយដែលកើតឡើងនៅក្នុងការអនុវត្ត ។
- ៣-ពិនិត្យមើលឡើងវិញឱកាសការងារនៅរដ្ឋភាព ដែលរួមមានព័ត៌មានស្តីពីផែនការនានានៅរដ្ឋភាព សក្តានុពលនៃឱកាសការងារក្រោមផែនការទាំងនោះ ប្រភេទ និង ចំណាត់ថ្នាក់នានានៃការងារ និងមុខជំនាញ ដែលត្រូវការ និងបំណងប្រាថ្នារបស់ពលរដ្ឋខ្មែរក្នុងការប្រើប្រាស់ឱកាសទាំងនោះ ។
- ៤-លើកសំណើសម្រាប់ការពិនិត្យ និងកែសម្រួលបទប្បញ្ញត្តិទាំងអស់ ឬមួយចំនួននៃកិច្ចព្រមព្រៀងនេះ ទៅតាមការចាំបាច់ ។

គណៈកម្មការរួមនេះត្រូវជួបប្រជុំដោយប្តូរវេនក្នុងមួយឆ្នាំម្តង នៅក្នុងប្រទេសទាំងពីរ ។ បើមានការចាំបាច់ គណៈកម្មការរួមនេះក៏ត្រូវជួបប្រជុំផ្តាច់ផងដែរ ។

មាត្រា (១៧)

ការធ្វើវិសោធនកម្មនៃកិច្ចព្រមព្រៀងនេះ ត្រូវធ្វើឡើងដោយការព្រមព្រៀងគ្នារវាងរដ្ឋាភិបាលទាំងពីរ ហើយបន្ទាប់មកត្រូវអនុវត្តទៅតាមនីតិវិធីច្បាប់ដូចគ្នានៃកិច្ចព្រមព្រៀងនេះ ។

មាត្រា (១៨)

ភាគីទាំងពីរ ដែលបានព្រមព្រៀងគ្នា ត្រូវស្នើសុំការផ្តល់សច្ចាប័នលើកិច្ចព្រមព្រៀងនេះ ហើយកិច្ចព្រម ព្រៀងនេះចូលជាធរមានចាប់ពីកាលបរិច្ឆេទនៃការផ្លាស់ប្តូរឯកសារផ្តល់សច្ចាប័នរួចហើយ ។ កិច្ចព្រមព្រៀងនេះ មានសុពលភាពរយៈពេលបី (៣) ឆ្នាំ ហើយអាចពន្យារសុពលភាពដែលមានរយៈពេលដូចគ្នា លើកលែងតែភាគី ណាមួយក្នុងចំណោមភាគីទាំងពីរ ទាមទារឱ្យបញ្ចប់ជាលាយលក្ខណ៍អក្សរ ប្រាំមួយ (៦) ខែមុនពេលអស់សុពលភាព ។

ដើម្បីជាសក្ខីភាព ភាគីទីមួយៗដែលទទួលបានសិទ្ធិប្រទាន បានចុះហត្ថលេខានៅខាងក្រោម ។

ធ្វើនៅទីក្រុងដូហា នៅ 6/6/1432.A.H. ត្រូវនឹងថ្ងៃទី ០៩ ខែឧសភា ឆ្នាំ២០១១ ជាភាសា អារ៉ាប់
ភាសាខ្មែរ និងភាសាអង់គ្លេស ដែលអត្ថបទទីមួយៗមានតម្លៃស្មើគ្នា ហើយក្នុងករណីមានការបកស្រាយ
ផ្ទុយគ្នាណាមួយ ភាសាអង់គ្លេសត្រូវបានយកមកធ្វើជាមូលដ្ឋានក្នុងការបកស្រាយ ។

សម្រាប់ព្រះរាជាណាចក្រកម្ពុជា

សម្រាប់រដ្ឋភាសា

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**AGREEMENT
BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE STATE OF QATAR
AND THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF CAMBODIA
CONCERNING THE REGULATION OF MANPOWER
EMPLOYMENT IN THE STATE OF QATAR**

The Government of the State of Qatar and the Royal Government of Cambodia;

Desirous of strengthening the ties of friendship between them;

Seeking to regulate the employment of Cambodian Manpower in the State of Qatar;

Have agreed as follows:

Article (1)

The Ministry of Labour in the State of Qatar and the Ministry of Labour and Vocational Training in the Kingdom of Cambodia shall lay down the necessary rules and regulations for the implementation of the provisions of this Agreement.

Article (2)

Recruitment of manpower from the Kingdom of Cambodia and its entry and employment in the State of Qatar shall be regulated in accordance with the relevant laws and procedures applied in the two countries.

Article (3)

1- The Ministry of Labour in the State of Qatar shall present Ministry of Labour and Vocational Training in the Kingdom of Cambodia the recruitment applications from employers in the State of Qatar for the employment of Cambodian manpower. Ministry of Labour and

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



Vocational Training in the Kingdom of Cambodia shall endeavor to meet such

applications within means and resources available to it.

- 2- If an employer in the State of Qatar wishes to recruit and employ manpower with special qualifications, he shall specify such qualifications in his application to the Ministry of Labour in the State of Qatar.
- 3- The Qatari employer, either himself or by authorizing a representative from among his staff or through a recruitment office authorized by the Ministry of Labour, is permitted to follow up and complete all the procedures required for the selection of workers and their travel from the Kingdom of Cambodia to the State of Qatar.

Article (4)

Recruitment applications shall state the required qualifications, experience and specialization, the probable duration of contract, detailed conditions of employment, especially the wages, end of service gratuity, probationary period and facilities regarding transport and accommodation as well as all basic information that may enable the workers to decide on signing the employment contract.

Article (5)

The Ministry of Labour and Vocational Training in the Kingdom of Cambodia shall take the necessary measures to facilitate the medical examination procedure, obtaining passports and permission to travel for the workers desiring to work in the State of Qatar as well as provide such workers with information on working conditions, expenses and living standards in Qatar.

Article (6)

The Government of the State of Qatar may take procedures to repatriate any number of Cambodian workers on the expiry of their contracts of employment. It may also take the same procedures before the expiry of the

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



duration of the contracts when the needs for the employment comes to an end, provided that in this latter case the wages of the workers and other rights accruing to them under the contracts of employment concluded with them or under the Labour Law of the State of Qatar be paid to them.

Article (7)

The Government of the State of Qatar may take procedures to repatriate any number of Cambodian workers if their presence in the State of Qatar becomes contrary to the public interest or the national security of the State. This shall be without prejudice to the rights accruing to the labour under the contracts of employment or the Labour Law of the State of Qatar.

Article (8)

- A- The employer shall bear all travel expenses of workers from the Kingdom of Cambodia to the work site in the State of Qatar when they first join work and shall also bear their travel expenses from Qatar at the end of their employment contract. The employer shall also bear the workers' two-way travel expenses during the leave period under the work contract. Such expenses shall not include the cost of passport issuance and payment of any deposits.
- B- The employer shall not pay the expenses of the worker for returning home in the following two cases:
1. If the worker resigns before the end of the employment contract.
 2. If the worker commits a fault that necessitates his/her dismissal from work without warning and without payment of the end of service gratuity in accordance with the Labour law of the State of Qatar.

Article (9)

- 1- The conditions and terms of the employment of Cambodian workers in the State of Qatar shall be defined by an individual work contract concluded between the worker and the employer in accordance with the

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



Model Contract attached to this Agreement. The contract shall contain the basic conditions of work relating to duties and rights that are consistent with the provisions of this Agreement and the Qatari Labour Law.

- 2- The contract shall be issued in Arabic and English in three original copies, one of which is to be kept by the employer, the second by the worker, and the third is to be deposited with the Ministry of Labour in the State of Qatar.

Article (10)

The individual employment contract shall include the details of the employer's obligations concerning the worker's accommodation and its type, or the payment of an accommodation allowance, and his medical treatment.

Article (11)

The Arabic text of the employment contract is the one recognized by the Ministry of Labour and the courts in the State of Qatar. The employer may not introduce any changes in the provisions of the employment contract unless that shall be more beneficial to the worker and upon the approval to the Ministry of Labour.

Article (12)

The employment contracts shall be ratified by the Ministry of Labour in the State of Qatar and the Royal Embassy of Cambodia in Doha in case the contracts are concluded in the State of Qatar. Contracts concluded in Cambodia are ratified by the Ministry of Labour and Vocational Training and the Embassy or Consulate of the State of Qatar in the Kingdom of Cambodia.

Article (13)

- 1-The competent authority at the Ministry of Labour in the State of Qatar shall monitor the implementation of the provisions of this Agreement.

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



2-In case of a dispute between the employer and the worker arising from the employment contract, the complaint shall be lodged with the Ministry of Labour for amicable settlement. If an amicable settlement is not reached, the dispute shall be referred to the competent judicial authorities in the State of Qatar.

Article (14)

The employment contract shall terminate on the date set for its expiration without a prior notice. If the employer wishes contract to continue, he shall inform the worker in writing of his wish to renew the contract at least thirty days before the expiry of the contract.

Article (15)

The worker is permitted to transfer to Cambodia savings from his wages in accordance with the financial regulations followed in the State of Qatar.

Article (16)

The two sides shall establish a joint committee composed of not more than five members from each side to perform the following functions:

- 1- To coordinate between the two Governments to implement this Agreement and take the necessary measures in this regard.
- 2- To interpret the provisions of this Agreement in case of a dispute related to it and settle any difficulties arising in its implementation.
- 3- To review job opportunities available in the State of Qatar, including general information on development plans in the State of Qatar, the potential work opportunities under these plans, the types and classes of labour and needed skills, and the willingness of the citizens of Cambodia to make use of them.
- 4- To propose review or modification of all or some of the provisions of this Agreement if necessary.

The committee shall alternately meet once a year in the two countries. It shall also meet when the need arises.

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



Article (17)

The amendment of this Agreement shall be made by agreement of the two Governments and after following the same legal procedures required for the conclusion of this Agreement.

Article (18)

This agreement shall be subject to ratification by the two Contracting Parties and shall enter into force from the date of the exchange of its instruments of ratification. It shall remain in force for three years, renewable for a similar period, unless either Contracting Party requests its termination by a written notice six months before its expiry.

In witness thereof, we the undersigned below, have signed this Agreement.

Done in Doha on 6/6/1432 A.H. corresponding to 9/5/2011 issued in Arabic, Khmer, and English all texts are equally authentic, and in case of any difference the English text shall prevail.

For the State of Qatar

For the Kingdom of Cambodia

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



Annex

Model Employment Contract

On.....(Day).....corresponding to.....(Date).....this contract was concluded between

1. Mr./ as....., His address is.....
(First Party)

2. Mr./ passport no. ID/family card no..... residing in at the following address.....
(Second Party)

Agreed on the following:

1. The Second Party shall be employed by the First Party as in the State of Qatar in return for a monthly salary of

2. Contract Period:

A- This contract is for one year/two years starting from the date of the Second Party's start of his job in the State of Qatar. The probation period shall not exceed six months during which the First Party may terminate the contract by notifying the Second Party on Week before the end of the six months and shall bear the expenses of the Second Party's return to his homeland. If the worker successfully completes the probation period, the contract shall be valid for the remaining period. The contract shall end on the date of its expiry without any prior notice. If the First Party wishes the contract to continue, he shall notify the Second Party in writing of his wish to renew the contract at least thirty days before expiry of the contract.

B- The contract may not be terminated before the expiry of its duration except upon mutual agreement by the Two Parties.

3. Travel Expenses:

A- The First Party shall bear the Second Party's travel expenses from..... to the work site in the State of Qatar and the return expenses to it. He shall also pay

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



the Second Party's round-trip ticket during the vacation stated in the employment contract. These expenses do not include passport costs or payment of any security.

B- The First Party shall not pay travel expenses to return home in the following two cases:

1. Resignation before the expiry of the contract.
2. Commission of a mistake leading to his dismissal from work without warning and without paying him the end of service gratuity in accordance with the Qatari Labour Law.

4. Wage and Gratuity:

- A- Monthly, and daily paid workers: The basic wage shall be per month/per day in return for 48 working hours per week. The Second Party shall be given a paid weekly rest for one day each week and shall be paid cash in return for working overtime hours in accordance with the provisions of Qatari Labour Law.
- B- For production, overall or per-piece workers: The basic wage shall be in return for an average daily performance of the occupation or craft as follows: An additional wage shall be paid for the volume of work carried out by the Second Party in excess of the above daily performance average as follows:in case there is no production work, the Second Party's wage shall be
- C- The First Party undertakes to record the number of additional daily working hours under paragraph (A) of this item, or the volume of work carried out daily under paragraph (B) of this item in a special card given at the end of the day to the First Party for registration.
- D- An end of service gratuity of

5. Accommodation and Daily Living:

- A- The First Party undertakes to provide appropriate free single-worker accommodation for the Second Party and Supply the same with electric power, beds and toilettes in accordance with health conditions.
- B- The First Party shall provide the Second Party with cold potable water.

6. Medical Care and Social Welfare:

- A- The First Party shall provide the Second Party with necessary medical treatment in accordance with the regulation and provisions applied in the State of Qatar.

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



B- The First Party undertakes to pay the Second Party due compensation for occupational accidents, disability or death resulting during work, or because of it, in accordance with Qatari laws.

7. Leaves:

A- The Second Party is entitled to a paid regular annual leave of not less than three weeks, according to Article 72 of Qatari Labour Law.

B- The Second Party is entitled to full wage on the following official leaves:

- Eid Alfitr: three working days.
- Eid Aladha: three working days.
- National Day: one working day.

The Second Party is also entitled to a paid three working day leave on dates to be specified by the employer.

C- The Second Party is entitled to a paid sick leave after the elapse of three continued months in his job with the First Party, in accordance with provisions of the Qatari Labour Law.

8. General Provisions:

A- The Second Party undertakes to perform his work pursuant to the daily performance rates typical to his occupation. In case of failing to maintain daily performance rates, he will be subject to penalties.

B- The Second Party may not work for others during the employment period, and the First Party shall not make the Second Party work for another employer, excepts in the cases permissible by Qatari Law.

C- The Second Party undertakes not to engage in political or religious affairs. He shall pay due regard and respect local customs and traditions.

D- The Qatari Labour Law and the decision enforcing it shall constitute the legal basis for the provisions of this contract and shall be consulted in any dispute arising between the Two Parties, unless the terms of this contract contain better advantages for the Second Party.

E- This contract shall enter into force after being duly ratified or endorsed by the competent authorities in the two states.

9. This contract has been done in Arabic and English in three originals, one to be kept by the employer, the second by the worker, and the third to be deposited with the Ministry of Laobur in the State of Qatar.

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



First Party (The Employer)

Second Party (The Worker)

Endorsement by

The..... Ministry in
The Embassy or Consulate of the State of Qatar in

Or

Endorsement by

The Ministry of Labour in the State of Qatar
The Embassy of In